المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

22/08/2014

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

لقاء تواصلي للجنة الجهوية لحقوق الانسان بالعيون السمارة مع وسائل الإعلام المحلية

10787/12

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الانسان العيون السمارة مساء الثلاثاء بالعيون لقاء تواصيا مع وسائل الاعلام المحلية.

واعتبر رئيس اللجنة محمد الشرقاوي أن هذا اللقاء فرصة لمد جسور التواصل الحقيقي للتعبير عن القضايا والاشكاليات المطروحة، وعرض عمل اللجنة الجهوية امام الجسم الصحفي والاعلامي من أجل تقييمها بشكل صحيح وصريح واعطاء فرصة للإعلاميين للتعليق عليها، معبرا عن أمله في أن تحقق هذه المبادرة المبتغى، وتمكن من توفير الفضاء والمشتل للتداول في قضايا حقوق الانسان.

وأضاف في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء أنه من باب الديموقراطية والانفتاح الذي تعتمده اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بالعيون السمارة، إتاحة الفرصة للجسم الاعلامي من أجل تقييم مشترك لحصيلة إنجاز اللجنة، وإعداد مجموعة من المقترحات المشتركة بين اللجنة وكل الفاعلين الاعلاميين المحليين.

واعتبر الشرقاوي أن هذا اللقاء دعوة لكافة الفرقاء والنشطاء في المجال الاعلامي من أجل التواصل مع اللجنة للمشاركة في العديد من أنشطتها والعمل على إنجاز برنامج للرقي بقدرات هذه الفئة الاساسية التي تعد جسرا مهما في تلقين ثقافة حقوق الانسان وإشاعتها بين أفراد المجتمع، وكذا لرصد وتتبع كل القضايا المتعلقة بمجال حقوق الانسان.

وقال الشرقاوي " إن هذه المبادرة هي محطة لاستدراك ما تم السهو عنه في الماضي وللالتزام بتنفيذ برنامج المستقبل" ، مضيفا " نحن في مرحلة مهمة جدا، ودور الاعلامي فيها أساسي خصوصا في متابعته للقضايا الكبرى.

وعبر عن استعداد اللجنة للتواصل وفتح الباب أمام المنابر الاعلامية للتوصل بالمعلومة بما من شأنه أن يعزز المكتسبات في مجال حقوق الانسان، مبرزا أن هدف اللجنة هو تقليص المسافة بين الفاعلين في المجتمع والقضاء على سياسة الاقصاء والتعاطي مع الاكراهات الذاتية بشكل جاد وملتزم.

المغربية الصحراء

لقاء تواصلي مع الإعلام بالعيون لتعزيز الشراكة في مجال النهوض بحقوق الإنسان بالجهة

6/885

فاطمة ياسين

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون-السمارة، يوم الثلاثاء الماضي بمدينة العيون، لقاء تواصليا مع الجسم الإعلامي والصحفي على المستوى الجهوي، يهدف إلى مد جسور التواصل والتعاون والتشارك بين اللجنة ونساء ورجال الإعلام، باعتبار الدور المهم والأساسي الذي يضطلع به الإعلام للمساهمة في نشر ثقافة حقوق الإنسان.

وتم خلال هذا اللقاء التواصلي، الذي شهد مشاركة مختلف مكونات المشهد الإعلامي الجهوي، تقديم منجزات اللجنة وبرامجها في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، كما تم تسليط الضوء على المنتدى العالمي لحقوق الإنسان المزمع تنظيمه بمدينة مراكش.

يشار إلى أن اللقاء شكل فرصة للتعرف عن قرب على الصلاحيات والمهام الموكولة للجنة الجهوية لحقوق الإنسان، وفرصة لبناء أرضية عمل مشتركة ترمي إلى تعزيز ثقافة حقوق الإنسان عبر وسائل الإعلام على المستوى الجهوي.

لقاء تواصلي بالعيون حول ثقافة حقوق الإنسان

العيون: لحسن دليل

■ نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان "العيون-السمارة" يوم 19 غشت 2014 بمدينة العيون لقاء تواصلي مع الجسم الإعلامي و الصحفي على المستوى الجهوي يهدف الى مد جسور التواصل و التعاون والتشارك بين اللجنة و الصحفيين و نساء و رجال الإعلام للمساهمة في نشر ثقافة حقوق الإنسان ، كما شكل كذلك فرصة لمشاركة مختلف مكونات المشهد الإعلامي المحلي بحيث تم من خلاله تقديم منجزات اللجنة و برامجها في مجال حماية حقوق الإنسان و النهوض بها.

هذا بالإضافة الى التعريف عن قرب على الإصلاحيات و المهام الموكولة للجنة الجهوية لحقوق الإمسان و فرصة لبناء أرضية عمل مشتركة ترمي الى تعزيز ثقافة حقوق الإنسان عبر وسائل الإعلام على المستوى الجهوي

وفي الأخير تم تسليط الضوء على المنتدى العالمي لحقوق الإنسان المزمع تنظيمه نونبر المقبل بمدينة مراكش و الذي سيكون حدث عالمي كبير في نسخته الثانية بعد البرازيل، سيناقش قضايا دولية مهمة و بحضور شخصيات وازنة في مجال حقوق الإنسان و على رأسهم الأمين العام للأمم المتحدة السيد "بان كي-مون" .

9705/2

عائلة المعتقل "جناتي" تحتج على عدم تسليم "ابن سينا" لجُثة ابنها

هسبريس – طارق بنهدا

الجمعة 22 غشت 2014 - 15:00

أقدمت عائلة المعتقل الإسلامي نبيل جناتي، الذي توفي أول أمس بقسم العناية المركزة بالمستشفى الجامعي ابن سينا بالرباط، على تنفيذ وقفة احتجاجية أمام السجن المحلي سلا2، اليوم الجمعة، وذلك احتجاجاً على عدم السماح لها بتسلّم جثة ابنها من طرف المستشفى، الذي اشترط على آل جناتي أداء مصاريف الاستشفاء.

وحمّلت العائلة المسؤولية كاملة للإدارة السجون في عدم تسلّم جثمان ابنها، على أن المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج "هي من أشرفت على نقل جناتي إلى المستشفى حال تدهور حالته الصحية مطلع شهر يونيو المنصرم"، يتحدث مصدر مقرب من العائلة لهسبريس، الذي أكد أن الأخيرة "معدومة ماديّاً" و"غير قادرة على تسديد أي مبلغ مهما بلغت قيمته".

وكانت السلطات قد اعتقلت نبيل جناتي، وأودعته السجن المحلي سلا2، بتاريخ 7 نونبر 2012، قبل أن تصدر محكمة الجنايات الابتدائية، بملحقة الاستئناف بسلا، في حقّه حُكماً بالسجن لمدة 5 سنوات، ضمن خليّة ما يعرف بـ"ملف الشوافة" الذي يُتهم فيه أفراد ينتمون إلى جماعة "أنصار الشريعة" بمحاولة قتل امرأة بسلا على أنها "مشعوذة"، وهو الحكم الذي أكدته مرحلة الاستئناف.

مندوبية إدارة السجون، أوضحت في بلاغ لها، أن نبيل جناتي، كان يعاني، قيد حياته، من مرض عقلي ونفسي، حظي على إثرها "بعناية طبية داخل السجن"، إلا أن تلك "العناية" لم تكن كافية ليتم نقل السجين، وهو في حالة صحية متدهورة "نتيجة معاناته من آلام في الرأس"، إلى المستشفى الجامعي ابن سينا بالرباط، في الرابع من يونيو المنصرم.

ويضيف المصدر ذاته أن حالة جناتي الصحية "استمرت في التدهور تدريجيا.. حيث دخل في غيبوبة"، ليتم إيداعه بقسم العناية الطبية المركزة، قبل أن توافيه المنيّة، ليلة أول أمس، دون الكشف عن أسباب الوفاة، أو تسليم جثته لأسرته.

أحمد راكز، المحامي الذي يشتغل على ملف الخلية التي اتهم جناتي بالانتماء إليها، قال في تصريحات أدلى بها لهسبريس، إن الملف من أوله تشوبه ما وصفها بالخروقات "حالة الجناتي، كمعتقل مختل عقليا ويعاني اضطرابات نفسية هو طعن بحد ذاته في الملف"، موضحا أنه يتوفر على أدلة رسمية تتحدث عن "تسريح جناتي من الجُنديّة لمرضه العقلي، حيث كان يتابع بمستشفى الرازي للأمراض العقلية".

وأضاف راكز أن دفاع المتهم كان يطالب منذ مدة بضرورة إجراء خبرة طبية على جناتي، "إلى جانب متهم آخر يعاني من الحالة ذاته"، إلا أن الطلب قوبل بالرفض، يضيف الناشط الحقوقي، مؤكدا أن المعتقل المذكور سبق وأن نفّذ إضراباً "غير مُعلَن" عن الطعام، بعد تأييد الحُكم استئنافيّا.

وحمّل راكز مسؤولية وفاة جناتي للسلطة الوصية على القضاء، بمن فيها وزارة العدل والحريات، إلى جانب مندوبية السجون، "هناك أخطاء يرتكبها القضاء المغربي يجب التوقف عندها"، متسائلا "لماذا لا تفتح الوزارة تحقيقا في مثل هذه الحالات ولماذا تراقب السجون وأحوال المعتقلين الذين يتحدثون عن حالات تعذيب ودخول في إضرابات عن الطعام".

وأضاف المتحدث أن عائلة ودفاع المعتقل الراحل راسلوا عدة هيئات رسمية وحقوقية "من أجل إنقاذ حالة جناتي"، موضحا أكثر "لقد رفض المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدراج اسم المعتقل ضمن لائحة العفو الملكي"، فيما دعا راكز إلى توسيع دائرة المشتغلين على ملف الإرهاب في المغرب، من قضاة ومهتمين، من أجل توفير ظروف ملائمة للاشتغال على ملفات حساسة وعدم الوقوع في خروقات وتجاوزات.

http://www.hespress.com/societe/238822.html

صحف:سياسة الحكومة التقشفية أثرت سلبا على سجون المملكة

الاخبار:

قالت الاخبار ان السفارة المالطية بالمغرب، رفضت منح تأشيرة الدخول الى اراضيها لأربعة قياديين في الشبيبة الاتحادية، من بينهم الكاتب العام للشبيبة المنتخب حديثا عبد الله الصيباري، وطاهر ابوزيد، و ليلى البادیلي، وأكد قيادي في الشبيبة الاتحادية ان السفارة بررت موقفها بكون الاتحاديين الأربعة، لا تتوفر فيهم الشروط القانونية للحصول على تأشيرة دخول الاراضي المالطية.

الاخبار افادت ان المغرب، لم يتوصل بأي دعوة للمشاركة في الاجتماع الذي دعت اليه مصر للبحث الازمة الليبية، وقال مصدر مطلع ان الخارجية المغربية لم تصلها اي دعوة مضيفا ان المغرب، لم يشارك في الاجتماع الاول الذي انعقد في تونس حول الحرب ليبيا ومن المستبعد ان يشارك في الاجتماع الثاني، في ليبيا.

الاخبار اكدت ان مجموعة من المهندسين العاملين بمديرية الطيران المدني، عقدوا اجتماعا من اجل تأسيس حركة احتجاجية، ضد الاختلالات التي تعرفها الوزارة منذ اشراف عزيز الرباح على القطاع، وذكرت مصادر مطلعة ان المهندسون قرروا في اول خطوة لهم مقاطعة جميع مباريات التعيين في مناصب المسؤولية.

الاخبار كشفت ان تداعيات سياسة التقشف، التي نهجها رئيس الحكومة تجاه سجون المملكة بدأت تظهر معالمها، في ظل الاكتظاظ المهول الذي تعرفه مختلف السجون، وفق ما اكده المجلس الوطني لحقوق الانسان في مذكرة حول وضعية السجون، و العقوبات البديلة.

الاخبار علمت ان الحكومة، سارعت الى نشر القوانين المنظمة لمؤسستين جامعيتين بالعدد الاخير من الجريدة الرسمية، وذلك بعد شروع احدى الجامعيتين في اجراء مقابلات انتقاء الطلبة وتسجيلهم، في وقت كان القانون المنظم لمؤسستي الشيخ زايد و الشيخ خليفة صاحبتي الجامعتين، لازال قيد الدراسة بالغرفة الثانية بالبرلمان .

الاخبار كتبت ان مصادر متطابقة قالت ان القنصلية المغربية، في مدينة بنغازي بليبيا تعرضت اول امس الثلاثاء، الى اطلاق نار نتيجة تبادل مسلحين ليبين بالمنطقة التي توجد بها المؤسسة الدبلوماسية المغربية .

الاخبار ذكرت ان حركة التوحيد و الإصلاح، الذراع الدعوية لحزب العدالة و التنمية مازالت محرجة في رفع علم تنظيم داعش في مؤتمرها الوطني، فبعد نفي عبد الله باها و نفي رئيسها الحالي الحالي عبد الرحيم الشيخي، اصدرت الحركة بيانا جديدا باسم اللجنة التنظيمية للمؤتمر نفت من خلاله واقعة رفع العلم.

الصباح:

اما الصباح فقالت ان حزب العدالة و التنمية، قلل من خطورة التهديدات التي استنفرت الاجهزة الامنية و العسكرية المغربية، تحسبا لهجمات ارهابية محتملة ترتبط بتنظيم داعش و اعتبر حزب رئيس الحكومة، ان الاستهداف الارهابي للمغرب يستلزم مقاربة شمولية يحضر فيها الاجتماعي، و التربوي، و الثقافي بقوة .

الصباح افادت ان محمد ابرشان، النائب البرلماني عن مدينة الناظور انتخب الاحد الماضي كاتبا اقليميا جديدا للاتحاد الاشتراكي بالإقليم، و يعد ابرشان من الموالين لإدريس لشكر و بانتخابه تبقى قيادة الإتحاد، وفية لنهجها في تثبيت المناضلين الموالين لها.

الصباح اكدت ان المنتدى العالمي لحقوق الإنسان، الذي ستحتضنه مراكش في الاسبوع الاخير من نونبر المقبل، سيحطم رقما قياسيا من حيث عدد المشاركين، وسيناقش المنتدى مواضيع الهجرة، و القانون الدولي الى جانب النزاعات الإقليمية، و كذا حقوق المرأة.

الصباح كشفت ان الاخبار الاتية من العاصمة الليبية طرابلس، تتضارب بخصوص الهجوم المسلح الذي قد تكون قد تعرضت اليه القنصلية المغربية، و عكس الاخبار التي تتحدث عن احتجاز طاقم القنصلية لأكثر من ساعة و نصف، من قبل سبعة مسلحين يرغبون في الحصول على التأشيرة، اوضحت مصادر دبلوماسية ان مقر القنصلية اصيب بخطأ بقذيفة مدفعية.

المساء:

اما المساء فقالت ان موجة من الاستقالات، عرفتها الشبيبة الاستقلالية خلال الايام الماضية احتجاجا على توجه قيادتها، نحو تكريس مرشح وحيد لمنصب الكاتب العام للشبيبة، وأوضح مصدر مطلع ان اعضاء بالمجلس الوطني، و مسؤولين بالفروع قدموا استقالاتهم احتجاجا على الترتيبات التي تقوم بها قيادة الشبيبة الاستقلالية، من اجل تقديم مرشح وحيد.

المساء افادت ان حالة من الاستنفار يعيشها الجيش المغربي، منذ ايام على الحدود المغربية الموريتانية حيث عزز الجيش المغربي من وجوده، و نقل عددا من الاليات و المعدات العسكرية، وتلقت قوات حرس الحدود، و المشرفون على ابراج المراقبة تعليمات بالرد بحزم على كل هدف متحرك على طول الشريط الحدودي مع موريتانيا.

المساء اكدت ان رئيس الحكومة، وضع حدا لحالة الفوضى التي تعرفها عدة مؤسسات عمومية في تدبير ميزانية التسيير الخاصة بها، حيث ينكب مسؤولو الوزارات على اعداد الميزانيات القطاعية بمعايير صارمة، تهدف الى تقليص ميزانية التسيير العادي للإدارة الى الحد الادنى.

المساء كشفت ان عدد من ابناء الجالية المغربية المقيمة بالخارج، اتصلوا جريدة المساء للتعبير عن استنكارهم، و تنديدهم بسوء معاملتهم من طرف المشرفين على مطار تطوان بعد محاصرتهم داخله بسبب تأجيل رحلتهم الجوية، المتجهة الى هولندا.

المساء علمت ان المرصد المغربي للحريات العامة طالب من البرلمان، بفتح تحقيق شفاف تشارك فيه الجمعيات الحقوقية، من اجل معاقبة كل من ثبتت مسؤوليته في وفاة الطالب مصطفى مزياني، وفقا لمبدأ عدم الافلات من العقاب، و اعمالا للدستور، و المواثيق الدولية.

http://www.hibapress.com/details-26165.html

اللجنة الجهوية لحقوق الانسان العيون/السمارة تتواصل مع الصحافة

صدى الصحراء/الحسين شهيب

22 غشت 2014 - 15:56

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الانسان العيون/ السمارة مساء الثلاثاء 19 غشت الجاري لقاء تواصليا مع ممثلي الصحافة ووسائل الاعلام بفندق المسيرة بمدينة العيون .

وبعد كلمة الافتتاح التي رحب فيها رئيس اللجنة السيد محمد سالم الشرقاوي بالحاضرين وأكد على ضرورة مد جسور التواص والتشارك بين اللجنة الجهوية و الصحفيين ونساء ورجال الصحافة، تم تقديم عرض حصيلة السنتين والنصف الاخيرتين في مجال حماية حقوق الانسان والنهوض بها بالمنطقة.

وفي الاطار نفسه تم تسليط الضوء على المنتدى العالمي في نسخته الثانية والذي سينظم بمدينة مراكش اواخر شهر نونبر المقبل .

في ختام اللقاء تم فتح نقاش مع الفعاليات الاعلامية الحاضرة تناول الاكراهات و الآفاق المستقبلية لعمل اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالمنطقة وضرورة اشراك الاعلام في نشر ثقافة حقوق الانسان لكونه من المكونات الاساسية في ميدان حقوق الانسان ورصد وفضح التجاوزات والانتهاكات .

http://sadasahara.com/news-national/6268.html

إليكم وصفة المجلس الوطني لحقوق الإنسان للحد من اكتظاظ السجون

قدّم المجلس الوطني لحقوق الإنسان عددا من المقترحات، في مذكرته الخاصة بالعقوبات البديلة، من أجل تجنيب أكثر من نصف النزلاء الموجودين حاليا في السجون دخول الزنزانة من خلال تقنيات جديدة للمراقبة القضائية كبديل عن الاعتقال الاحتياطي، وعقوبات بديلة عن السجن خاصة في حالات الجنح البسيطة.

واعتبرت المذكرة أن ''السياسات المتبعة لا تمكن من احتواء تزايد الإجرام''، مشيرة إلى أنه من أجل احتواء ظاهرة اكتظاظ السجون، فإنه ''لا يمكن للمغرب أن يحافظ على هذا المستوى المرتفع من نسبة السجناء سواء على المستوى المالي أو الاجتماعي''.

وذكرت المذكرة، أن ''الاكتظاظ السجني هو في كثير من الأحيان نتاج لجوانب القصور في نظام العدالة الجنائية كمساطر التحقيق المطولة ومحدودة الفعالية إضافة إلى ضعف مرافق المتابعة، ومحدودية الموارد المتوفرة للمحاكم، ما يساهم باكتظاظ القضايا الرائجة أمام المحاكم والتأخير غير المقبول للتحقيقات والانطلاق المتأخر للمحاكمة، والتأجيل المتكرر والتأخير، واصفة إياها ''بعناصر يمكن أن تشكل عوامل تساهم في أزمة الاعتقال الاحتياطي''.

وأعطت المذكرة أمثلة من هذه العقوبات التي يمكن اعتمادها، من قبيل خضوع مرتكب الجريمة لتداريب المواطنة والقيام بأشغال من أجل المنفعة العامة والمنع محدد المدة من ارتياد أماكن معينة أو اللقاء بأشخاص معينين خاصة إذا كانوا ضحايا لجريمته، أو الوضع تحت المراقبة الإلكترونية.

http://www.souss24.com/122978.html

ضحايا سنوات الرصاص يقررون التصعيد

إنصاف بريس – الجمعة، 22 آب/أغسطس 2014 21:46

0
inShare

إنصاف بريس – يعتزم عدد من ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الحاملين للمقررات التحكيمية الصادرة عن هيئة الإنصاف والمصالحة، خوض اعتصام مفتوح أمام مقر **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** بالرباط، بدءا من فاتح شتنبر المقبل، أكدوا أنهم سيرفقونه مطالبهم، مهددين برفع دعوى قضائية لدى المحكمة الدولية ضد الدولة المغربية ما لم تتم أجرأة توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة، حسب ما أوردته جريدة "الصباح" في عددها لنهاية الأسبوع.

ووفق ذات اليومة ، فقد أوضح المعتقل السابق، المصطفى نذير، أن ضحايا الانتهاكات المعنيين بالخطة التصعيدية الجديدة، التي اختاروا لها شعار "نحن لسنا بالمتاجرين في المآسي وإنما نحن مطالبون بحقوقنا كاملة لا منقوصة"، يهدفون إلى تسوية أوضاعهم الاجتماعية المزرية، التي ظلوا يعانونها منذ زمن الاعتقال إلى اليوم، مشيرا إلى أن الضحايا سبق لهم أن طرقوا مختلف الأبواب ونظموا اعتصامات واحتجاجات وإضرابات عن الطعام منذ سنة 2010، دون جدوى، تضيف ذات اليومية.

http://insafpress.com/society/8134-%D8%B6%D8%AD%D8%A7%D9%8A%D8%A7-%D8%B3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%B5%D8%A7%D8%B5-%D9%8A%D9%82%D8%B1%D8%B1%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B5%D8%B9%D9%8A%D8%AF

اللجنة المكلفة بمتابعة ملف ضحايا "اكدز– قلعة مكونة والعيون" تعلق اعتصامها لهذه الأسباب...

بعد دخول أعضاء من اللجنة المكلفة بمتابعة ملف ضحايا اكدز_قلعة مكونة والعيون رفقة رفاق من تنسيقية الحالات الفردية والمجموعات الصغرى اعتصاما أمام مقر المجلس المغربي لحقوق الانسان، يوم الخميس 20 مارس الجاري ، التقى أعضاء من اللجنة مساء أمس على حدود الساعة السادسة مساءا بمقر المجلس، أمينه العام الذي لم يدم اللقاء معه إلا بضع دقائق، وذلك بسبب عدم قبوله حضور رئيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان "محمد الهايج" الذي آزر المعتصمين شخصيا كشاهد على اللقاء، ورفضه كتابة محضر اجتماع مع اللجنة وبحضور أي كان، مبررا ذلك أنه لا يقبل محاضر الاجتماعات إلا مع الوزير الأول .....

وبعد وساطة من وزارة الداخلية، تم الاتفاق على عقد اجتماع مع رئيس المجلس وكتابة محضر للاجتماع في غضون الأيام العشر القادمة.

وعليه، ارتأت اللجنة تعليق الاعتصام مؤقتا إلى حين اللقاء المرتقب بالرئيس.

http://saharadiario.com/news5099.html

هذه وصفة المجلس الوطني لحقوق الإنسان للحد من اكتظاظ السجون

قدّم المجلس الوطني لحقوق الإنسان عددا من المقترحات، في مذكرته الخاصة بالعقوبات البديلة، من أجل تجنيب أكثر من نصف النزلاء الموجودين حاليا في السجون دخول الزنزانة من خلال تقنيات جديدة للمراقبة القضائية كبديل عن الاعتقال الاحتياطي، وعقوبات بديلة عن السجن خاصة في حالات الجنح البسيطة.

واعتبرت المذكرة أن "السياسات المتبعة لا تمكن من احتواء تزايد الإجرام"، مشيرة إلى أنه من أجل احتواء ظاهرة اكتظاظ السجون، فإنه "لا يمكن للمغرب أن يحافظ على هذا المستوى المرتفع من نسبة السجناء سواء على المستوى المالي أو الاجتماعي".

وذكرت المذكرة، أن "الاكتظاظ السجني هو في كثير من الأحيان نتاج لجوانب القصور في نظام العدالة الجنائية كمساطر التحقيق المطولة ومحدودة الفعالية إضافة إلى ضعف مرافق المتابعة، ومحدودية الموارد المتوفرة للمحاكم، ما يساهم باكتظاظ القضايا الرائجة أمام المحاكم والتأخير غير المقبول للتحقيقات والانطلاق المتأخر للمحاكمة، والتأجيل المتكرر والتأخير، واصفة إياها "بعناصر يمكن أن تشكل عوامل تساهم في أزمة الاعتقال الاحتياطي".

وأعطت المذكرة أمثلة من هذه العقوبات التي يمكن اعتمادها، من قبيل خضوع مرتكب الجريمة لتداريب المواطنة والقيام بأشغال من أجل المنفعة العامة والمنع محدد المدة من ارتياد أماكن معينة أو اللقاء بأشخاص معينين خاصة إذا كانوا ضحايا لجريمته، أو الوضع تحت المراقبة الإلكترونية.

مسرحيون بالداخلة يدعون لمقاطعة مهرجان الداخلة للمسرح الحساني

أضف المقال إلى :

أضيف في 21 غشت 2014 الساعة 18 : 12

مهرجان الداخلة للمسرح الحساني

صحراء نيوز ـ الداخلة

تعتزم جمعية ثقافية غير مؤسسة بصفة قانونية ويتم تسييرها من طرف موظفين أشباح محسوبين على نيابة التعليم بالداخلة وقاطنين بشمال المملكة تنظيم مهرجان خاص بالمسرح الحساني بمدينة الداخلة، كما تعتزم أيضا السلطات الولائية والسلطات المنتخبة دعم هذا المهرجان تكريسا لثقافة الريع الجمعوي و بتزكية ومساندة من طرف المجلس الوطني لحقوق الانسان بدعوى ان هذه التظاهرة منظمة تحت شعار " المسرح الحساني وحقوق الانسان"، ومن ثمة فاننا نستنكر وبشدة دعم أشخاص قادمين من خارج الجهة وتنظيم ملتقى بالمدينة لاتستفيد منه الفرق المسرحية المزاولة على أرض الواقع كما نعلن رفضنا المطلق لتنظيمه مع مقاطعتنا لجميع انشطته.

ونحن إذ نتطلع إلى التعاطي المسؤول مع ما أعلنا عنه، نناشد كافة المعنيين بالأمر من فرق مسرحية ونقابات وجمعيات وهيئات حقوقية وصحافة وفاعلين، إلى التجاوب مع هذه المبادرة والانخراط فيها، دعما لخيار الممانعة ضد الفساد والمفسدين، وتكريسا لدعم الفرق المحلية وأبناء المنطقة لاسيما واننا نعتزم تنظيم مهرجان في شهر شتنبر المقبل.
والسلام.

توقيع أعضاء مسرحيين بالداخلة

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يقترح عقوبات بديلة لتجنب اكتظاظ السجون

أصدر المجلس الوطني لحقوق الإنسان مذكرته الخاصة بالعقوبات البديلة، مقدما مقترحات لإصلاح المنظومة الجنائية بناء على أشغال ندوتين دوليتين حول العقوبات البديلة والسياسات الجنائية وآثارها على الأنظمة العقابية.

وأشارت المذكرة، بحسب ما أوردت "القدس العربي"، إلى أن "السياسات المتبعة لا تمكن من احتواء تزايد الإجرام"، وأنه من أجل احتواء ظاهرة اكتظاظ السجون، فإنه "لا يمكن للمغرب أن يحافظ على هذا المستوى المرتفع من نسبة السجناء سواء على المستوى المالي أو الاجتماعي".

وأضافت المذكرة، أن الاكتظاظ السجني هو في كثير من الأحيان "نتاج لجوانب القصور في نظام العدالة الجنائية كمساطر التحقيق المطولة ومحدودة الفعالية إضافة إلى ضعف مرافق المتابعة، ومحدودية الموارد المتوفرة للمحاكم"، ما يساهم باكتظاظ القضايا الرائجة أمام المحاكم والتأخير غير المقبول لتحقيقات والانطلاق المتأخر للمحاكمة، والتأجيل المتكرر والتأخير، واصفة إياها "بعناصر يمكن أن تشكل عوامل تساهم في أزمة الاعتقال الاحتياطي".

ودعا المجلس في مذكرته، إلى تجنيب أكثر من نصف النزلاء الموجودين حاليا في السجون دخول الزنزانة من خلال تقنيات جديدة للمراقبة القضائية كبديل عن الاعتقال الاحتياطي، وعقوبات بديلة عن السجن خاصة في حالات الجنح البسيطة. فحوالي 20 في المئة من المعتقلين الاحتياطيين يغادرون بالبراءة، 3000 يحكم عليهم بمدد قصيرة لا تتجاوز 6 أشهر، وهو ما يعني أن 21 ألف مغربي يدخلون السجن سنويا يمكن تجنيبهم ذلك، فضلا عن 15 ألف سجين تتجاوز عقوبتهم 6 أشهر لكنها تبقى جنحا بسيطة.

وأشارت، إلى أن عدد نزلاء المؤسسات السجنية بالمغرب، وصل سنة 2011 إلى 65 ألفا، أي نزيلان لكل ألف مواطن و200 نزيل لكل 100 ألف مواطن، وهي نسبة قارنتها مذكرة المجلس مع دول لها نقاط التقاء جغرافي وثقافي مع المغرب كالجزائر وليبيا ليتضح ارتفاع النسبة بالمغرب. ففي الجزائر تبلغ نسبة النزلاء 110 لكل 100 ألف نسمة، وفي ليبيا 173 لكل 100 ألف.

http://www.journane.com/list-societe/2593-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D9%82%D8%AA%D8%B1%D8%AD-%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D8%AF%D9%8A%D9%84%D8%A9-%D9%84%D8%AA%D8%AC%D9%86%D8%A8-%D8%A7%D9%83%D8%AA%D8%B8%D8%A7%D8%B8-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%AC%D9%88%D9%86.html#.U_cXDvldW_s

صحف:سياسة الحكومة التقشفية أثرت سلبا على سجون المملكة

عقوبات بديلة للتخفيف من اكتضاض السجون

عبد الله عياش هبة بريس

لتجنب أكثر من نصف النزلاء الموجودين في السجون المغربية نشر المجلس الوطني لحقوق الإنسان عقوبات كبديل عن الاعتقال الاحتياطي وأخرى عن السجن في حالات الجنح البسيطة .

المذكرة التي نشرت على موقع المجلس رأت أنه من الضروري إدراك العقوبات البديلة وذكرت أمثلة في هذا الشأن من قبيل خضوع مرتكب الجريمة لتداريب المواطنة والقيام بأشغال من أجل المنفعة العامة والمنع محدد المدة من ارتياد أماكن معينة أو اللقاء بأشخاص معينين خاصة إذا كانوا ضحايا لجريمته، أو الوضع تحت المراقبة الإلكترونية .

وأشارت نفس المذكرة إلى أن مايقارب 20 في المائة من المعتقلين الاحتياطيين يغادرون بالبراءة هذا إلى جانب 3 آلاف يحكم عليهم بمدة قصيرة لا تتجاوز 6 أشهر وهو ما يعني أن 21 ألف مغربي يدخلون السجن سنويا يمكن تجنيبهم ذلك، فضلا عن 15 ألف سجين تتجاوز عقوبتهم 6 أشهر لكنها تبقى جنحا بسيطة .

لت المذكرة بأمثلة عن بعض الحالات من قبيل 78 شخصا تم الحكم عليهم في قضايا تسوّل وتشرّد، و364 في قضايا للهجرة السرية، وقرابة 1700 شخص ff3واست 1 أدينوا خلال عام واحد بسبب استهلاك المخدرات، ولذلك أوصت بتعديل المقتضيات القانونية التي تجرّم وتعاقب على مثل هذه المخالفات، خاصة منها التسول والتشرد والإدمان على المخدرات... حيث يمكن استبدال المقاربة الزجرية بأخرى إدماجية، ليكون مجموع الأشخاص الذين كان يمكن تجنّب إيداعهم السجن حوالي 36 ألفا، وهو ما يفوق نصف عدد الساكنة السجنية

http://www.sa7ifa.net/hibapress/article62936.html

عقوبات بديلة للتخفيف من اكتضاض السجون

الأربعاء, أغسطس 20, 2014 14:52

لتجنب أكثر من نصف النزلاء الموجودين في السجون المغربية نشر **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** عقوبات كبديل عن الاعتقال الاحتياطي وأخرى عن السجن في حالات الجنح البسيطة .

المذكرة التي نشرت على موقع المجلس رأت أنه من الضروري إدراك العقوبات البديلة وذكرت أمثلة في هذا الشأن من قبيل خضوع مرتكب الجريمة لتداريب المواطنة والقيام بأشغال من أجل المنفعة العامة والمنع محدد المدة من ارتياد أماكن معينة أو اللقاء بأشخاص معينين خاصة إذا كانوا ضحايا لجريمته، أو الوضع تحت المراقبة الإلكترونية .

وأشارت نفس المذكرة إلى أن مايقارب 20 في المائة من المعتقلين الاحتياطيين يغادرون بالبراءة هذا إلى جانب 3 آلاف يحكم عليهم بمدة قصيرة لا تتجاوز 6 أشهر وهو ما يعني أن 21 ألف مغربي يدخلون السجن سنويا يمكن تجنيبهم ذلك، فضلا عن 15 ألف سجين تتجاوز عقوبتهم 6 أشهر لكنها تبقى جنحا بسيطة .

واستدلت المذكرة بأمثلة عن بعض الحالات من قبيل 78 شخصا تم الحكم عليهم في قضايا تسوّل وتشرّد، و364 في قضايا للهجرة السرية، وقرابة 1700 شخص أدينوا خلال عام واحد بسبب استهلاك المخدرات، ولذلك أوصت بتعديل المقتضيات القانونية التي تجرّم وتعاقب على مثل هذه المخالفات، خاصة منها التسول والتشرد والإدمان على المخدرات... حيث يمكن استبدال المقاربة الزجرية بأخرى إدماجية، ليكون مجموع الأشخاص الذين كان يمكن تجنّب إيداعهم السجن حوالي 36 ألفا، وهو ما يفوق نصف عدد الساكنة السجنية

http://chtouka24.com/39756.html

LE MATiN.ma

Réforme de la justice

Le CNDH recommande les peines alternatives pour lutter contre le surpeuplement carcéral

154081-4

● Face au surpeuplement des prisons au Maroc, le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) recommande l'élargissement de l'offre des peines alternatives à l'emprisonnement. Celles-ci pourraient permettre d'éviter l'incarcération de plus de la moitié des détenus.

● Le CNDH recommande des mesures telles que le stage de citoyenneté, le travail d'intérêt général, l'interdiction pour une durée déterminée d'exercer une activité professionnelle ou sociale dès lors que les facilités que procure cette activité ont été sciemment utilisées pour préparer ou commettre l'infraction.

P.4

Réforme de la justice

Le CNDH recommande les peines alternatives pour lutter contre le surpeuplement carcéral

La population carcérale au Maroc est de 65.000 individus, soit 200 détenus pour 100.000 habitants, un chiffre très élevé selon un rapport sur l'application des peines alternatives publié récemment par le CNDH. Comparé à d'autres pays de la région, le Maroc occupe la première place en termes de taux d'incarcération. Selon les chiffres du Conseil, cette population peut être réduite de 50% en cas d'application d'un système de peine alternative.

Face au surpeuplement des prisons au Maroc, le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) recommande l'élargissement de l'offre des peines alternatives dans le système pénal national. L'intérêt porté par le CNDH à ce problème n'est pas nouveau, puisqu'il s'était déjà penché sur la question en février dernier. Un colloque international avait été organisé à cet effet afin d'évaluer les politiques pénales et leur impact sur les systèmes correctionnels. Considérée comme l'une des nouveautés de la nouvelle procédure pénale préparée par le ministère de la Justice et des libertés, l'application des peines alternatives pourrait consister à mettre des individus sous surveillance électronique. En effet, c'est l'une des mesures préconisées par le projet de la nouvelle procédure pénale pour remplacer la détention préventive.

Aujourd'hui, le CNDH revient à la charge avec une série de recommandations contenues dans un rapport de vingt pages. Réaffirmant sa volonté de contribuer au «renforcement de la construction démocratique par le biais de la promotion du dialogue sociétal pluriel et le perfectionnement de tous les moyens et mécanismes appropriés à cet effet», le CNDH souligne que plus de 42% de la population carcérale se trouve en détention préventive au Maroc, alors que plus de 40% sont condamnés à des peines de moins d'une année de prison. Selon les chiffres avancés dans le rapport et qui font référence aux statistiques du ministère de la Justice et des libertés, 20% des détenus placés en détention provisoire ne devraient pas être en détention si des mesures alternatives à cette détention avaient été appliquées. Concrètement, quelque 18.000 détenus ne devraient pas être incarcérés, indique le rapport. À ces chiffres, il faut ajouter aussi les condamnations à des peines de prison ferme pour une durée de moins de six mois de prison. Selon le CNDH, ces condamnations sont inutiles pour les détenus dans la mesure où ces derniers ne bénéficient d'aucun programme de réinsertion durant leur séjour carcéral.

Le nombre des détenus au Maroc a dépassé les 65.000 individus en 2011. Le CNDH estime que 21.000 détenus, soit environ 32% de la population carcérale, n'auraient jamais dû franchir les portes de la prison.

Poursuivant son plaidoyer en faveur des peines alternatives, le CNDH indique que 15.000 détenus ont été condamnés à des peines d'emprisonnement pour des délits mineurs. À titre d'exemple, le Conseil rappelle la condamnation de 78 personnes pour mendicité et vagabondage, 364 condamnations pour immigration clandestine, et 1.690 condamnations pour consommation de stupéfiants.

Tirant la sonnette d'alarme sur le nombre des détenus au Maroc et qui a dépassé les 65.000 individus en 2011, le CNDH estime que 21.000 détenus n'auraient jamais dû franchir les portes de la prison. Soit environ 32% de la population carcérale. Mieux encore, les 15.000 détenus pour des délits mineurs, dont parle le rapport, se présentent comme de parfaits candidats pour des peines alternatives à l'emprisonnement, souligne-t-on toujours dans le rapport. ■ Ayoub Lahrache

Le CNDH recommande des mesures telles que le jour-amende, le stage de citoyenneté, le travail d'intérêt général ou l'interdiction pour une durée déterminée d'exercer une activité professionnelle ou sociale.

Recommandations du CNDH

En appliquant les possibilités existantes et les perspectives d'avenir en termes d'alternatives à l'emprisonnement, sur 65.000 détenus, 36.000 auraient pu éviter l'incarcération, soit 55% de la population carcérale, nous apprend le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH). Pour parvenir à ces objectifs, le Conseil a émis plusieurs recommandations à même de réduire le nombre de détenus. À titre non exhaustif, le CNDH recommande des mesures telles que le jour-amende, le stage de citoyenneté, le travail d'intérêt général, l'interdiction pour une durée déterminée d'exercer une activité professionnelle ou sociale dès lors que les facilités que procure cette activité ont été sciemment utilisées pour préparer ou commettre l'infraction, ou bien l'interdiction pour une durée déterminée de paraître dans certains lieux ou catégories de lieux déterminés par la juridiction et dans lesquels l'infraction a été commise.

À ces différentes mesures s'ajoute la diversification des mesures de mise sous contrôle judiciaire prévues dans l'article 160 du Code de procédure pénale en tant qu'alternatives à la détention préventive. La procédure de conciliation prévue à l'article 41 du Code de procédure pénale, à qui la nouvelle réforme a accordé une grande importance, pourrait jouer le rôle d'alternative aux poursuites.

Pour conclure ses recommandations, le CNDH demande au Chef du gouvernement de veiller à l'élaboration d'une stratégie globale et cohérente d'instauration des peines alternatives et de prévoir des mesures de politiques publiques visant à élargir l'offre des centres de prise en charge et de réhabilitation des groupes les plus vulnérables concernés par les peines privatives de liberté.

Projet de loi sur les travailleurs domestiques : Le texte interdit l'emploi des personnes de moins de 15 ans

Le projet de loi fixant les conditions d'emploi et de travail des travailleurs franchira bientôt le cap de la commission de la justice, de la législation et des droits de l'Homme de la Chambre des conseillers. Son adoption en plénière est, en effet, prévue pour la prochaine session parlementaire. Adopté en juin 2013 par le Conseil de gouvernement, le texte a pris du retard au sein du Parlement. **La Chambre des conseillers avait saisi le Conseil national de droits de l'Homme en septembre dernier pour avis sur le projet avant d'envoyer une deuxième saisine au Conseil économique, social et environnemental.** «L'heure est à l'examen des recommandations émises par les deux instances. Notre objectif est d'améliorer l'esprit de la loi et l'aligner sur les dispositions prévues dans le cadre du Code de travail ainsi que les conventions internationales de droits de l'Homme», souligne Zoubida Bouayad, membre de la commission. La tâche s'annonce donc ardue pour la commission qui s'est déjà penchée au cours du mois de juillet dernier sur l'examen des premiers amendements à apporter au texte (le 15 juillet 2014) déposés par les groupes parlementaires.

Pour le parlementaire Abdellatif Ouamou, membre de la commission, ce projet a pris beaucoup de retard au niveau des différentes étapes de sa conception. Annoncé en 2005, le projet n'a pu emprunter le circuit législatif qu'en 2013. Pourtant, le texte de loi est d'une grande importance dans la mesure où il promet de compléter la législation du travail et de hisser le Maroc au rang des pays les plus respectueux des dispositions liées aux droits de l'Homme. «Ce texte constitue une avancée majeure pour notre pays.

De par sa large contribution au respect des droits des travailleurs domestiques, il hisse ces derniers au niveau des salariés d'entreprises et leur confère tous les droits relatifs à ce statut. Ces employés bénéficieront, en effet, d'un congé annuel payé, d'un bulletin de paie et pourront par la suite prétendre à des sessions de formation à l'image des salariés d'entreprise», annonce ce parlementaire sur un ton optimiste.

En effet, selon les dispositions du projet de loi, employé et employeur se trouvent désormais dans l'obligation de conclure un contrat écrit conformément aux dispositions d'une loi organique qui sera adoptée plus tard. La loi établit également un repos hebdomadaire en faveur de l'employé d'au moins 24 heures continues. Les périodes de repos peuvent toutefois être regroupées avec accord des deux parties, si le travailleur en bénéficie dans les 2 mois suivants. Abordant le volet du congé annuel, la mouture du projet stipule que ce dernier devra être payé après une présence de 6 mois continue, d'un jour et demi par mois. La période peut dans ce sens être accordée selon les modalités prévues par les parties avec possibilité de regrouper les congés payés pendant deux années suivies. Par ailleurs, le projet de loi interdit l'emploi des personnes de moins de 15 ans.

http://www.devanture.net/news.php?id=166366

Les individus âgés entre 15-18 ans ne peuvent en effet être employés qu'avec l'autorisation de leur représentant légal. Ainsi, la loi prévoit en cas d'infraction à cette règle, une amende allant de 25 à 30.000 DH pour les réfractaires. Cette clause pourra toutefois être modifiée suite à la recommandation émise par le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et le Conseil, économique, social et environnemental (CESE) d'interdire le travail des enfants de moins de 18 ans. Autant de mesures dont l'adoption pourra en effet combler les lacunes juridiques relevées depuis plusieurs années et longtemps dénoncées par la société civile et les organismes de défenses de droits de l'Homme.

Les recommandations du CESE

Saisi par la commission de l'emploi, de la formation et des politiques sectorielles de la Chambre des conseillers, le Conseil économique, social et environnemental a émis plusieurs recommandations en vue d'améliorer le projet de loi. Parmi ces recommandations, il y a lieu de citer l'interdiction du travail des enfants de moins de 15 ans et l'adoption de mesures pour sortir les filles et les garçons de leur situation actuelle de travailleurs domestiques à travers l'identification de solutions alternatives. Le CESE met l'accent également sur la nécessité d'interdire tout nouvel accès d'enfants de moins de 18 ans au travail domestique, ainsi que l'emploi d'étrangers sans contrat préalable visé par les autorités compétentes.

Le renforcement des droits de l'Homme au Maroc : Des pas soutenus et des réformes institutionnelles qualitatives

Depuis de nombreuses années, le Maroc s'est engagé dans l'œuvre d'édification et d'élargissement de l'espace de liberté et de respect des droits de l'Homme, donnant lieu à une expérience qualitative unique en son genre en matière de renforcement et de consolidation des droits de l'Homme, qui a incarné incontestablement un processus spécifique au rythme soutenu qui prend en compte les constantes et choix stratégiques ainsi que les spécificités du Royaume dans un contexte régional marqué par de profondes mutations.

Ainsi, le Royaume est devenu un pays qui trace résolument sa voie pour la rupture avec des pratiques passéistes dépassées, animé par sa ferme détermination à promouvoir le domaine des droits de l'Homme et son engagement à respecter les conventions et chartes nationales y afférentes, ainsi que par sa conviction que le renforcement et la consécration de la culture des droits de l'Homme n'est pas un luxe ou une pratique à la mode mais une nécessité imposée par les exigences de l'édification et du développement du pays.

Tout au long des 15 années du règne de SM le Roi Mohammed VI, l'approfondissement des réformes dans le domaine des droits de l'Homme a constitué un enjeu renouvelé, qui a tracé les contours d'un processus constant et rationnel pour l'ancrage des valeurs et des principes universels des droits humains, consacrés par la Déclaration universelle des droits de l'Homme. Dans ce sens, les multiples chantiers lancés par le Souverain sont un exemple vivant et éloquents reflétant la volonté inébranlable du Royaume de construire une société démocratique, moderne et solidaire, fondée sur la garantie de la liberté et le respect des droits de l'Homme.

Ainsi, le Maroc a émergé, dans le sillage des événements et des turbulences régionaux, en tant que modèle d'un mouvement de prise de conscience collectif de l'importance des valeurs de la modernité, de la paix, de la liberté et de la démocratie, qui a été consolidée par la mise en place de nouveaux mécanismes et modèles inédits aspirant à la formation et la structuration d'un paysage institutionnel et politique marocain où la défense des droits de l'Homme occupe une place de premier choix.

Avec le lancement, la structuration et la mise sur pied de nouveaux mécanismes de travail pour de nombreux conseils et comités oeuvrant pour la promotion des droits de l'homme (Conseil national des droits de l'homme, Institution du Médiateur, Délégation interministérielle des droits de l'Homme), la moralisation de la vie publique (Instance de prévention de la corruption), le renforcement de l'essor économique (Conseil économique, social et environnemental) et de l'égalité des chances (Conseil de la concurrence), le Royaume, sous la conduite éclairée de Sa Majesté le Roi Mohammed VI, a opté pour une approche moderne judicieuse et une voie stratégique solide en vue de consacrer définitivement les fondements de l'édifice démocratique et les bases de l'Etat de Droit.

http://www.maroc.ma/fr/actualites/fete-de-la-jeunesse-2014

Le Plan d'action national en matière de démocratie et des droits de l'Homme 2014-2017, examiné récemment par le Conseil de gouvernement, constitue aussi un mécanisme approprié regroupant les aspects inhérents au renforcement de la bonne gouvernance et des droits économiques, sociaux, culturels et environnementaux, la protection et la promotion des droits des différentes catégories, outre la consolidation du cadre juridique et institutionnel national. Par ailleurs, la garantie du multipartisme, le renforcement des valeurs de tolérance et de légalité en tant que bases de la vie politique et institutionnelle, ainsi que la mise en place et l'activation des structures de l'économie du marché, la liberté de l'entreprenariat, l'ouverture à la concurrence sont autant de fondements qualitatifs pour la consolidation des bases de la renaissance économique et sociale escomptée.

Dans le domaine social, l'Initiative nationale pour le développement humain (INDH), lancée depuis neuf années, a constitué un moteur incontournable pour l'appui du développement local, et les projets de développement, qui ont été lancés dans toutes les régions du pays, sont un exemple vivant de la politique de développement intégré prônée à grande échelle par le Royaume. Une politique qui a, non seulement, donné lieu à des résultats concrets et optimaux mais est devenue un choix, voire un modèle à suivre sur les plans arabe et africain.

Ce sont des avancées à des pas soutenus et des acquis qualitatifs dans le domaine des droits de l'homme et en matière de développement qui peuvent être considérés aussi comme une option réformatrice pionnière pour construire une société moderne, démocratique et solidaire et qui ne pouvait voir le jour sans le souci constant de SM le Roi qui veille à ce que le citoyen marocain puisse jouir d'une vie décente et voir s'ouvrir devant lui de larges perspectives d'épanouissement dans le cadre du respect des valeurs de la modernité et de la démocratie.

La charge et l'importance du processus des réformes lancées dans tous les domaines à travers l'ensemble du Royaume au cours des dernières années a créé également des conditions favorables pour le renforcement d'un tissu associatif marocain agissant et pluraliste, puisque les instances et organisations de la société civile sont devenues un partenaire essentiel pour la promotion des droits de l'Homme et le renforcement du développement local et un acteur vital pour la consolidation de la gouvernance et la moralisation de la vie publique.

Dans ce contexte, la tenue de la commission nationale du dialogue national sur la société civile, qui a connu la participation de 7.000 associations, a constitué une étape importante pour enrichir le débat sur le rôle dynamique de la société civile marocaine et sa contribution permanente à la mise en œuvre des projets de réformes tous azimuts.

A ce propos, la récente déclaration du Haut-Commissaire des Nations Unies aux droits de l'homme, Mme Navi Pillay, qui s'est félicitée du dynamisme, de l'indépendance, du professionnalisme, de l'engagement et de la diversité des représentants de la société civile marocaine, représente un exemple éloquent de la richesse immatérielle dont jouit le Maroc à plusieurs niveaux.

Par Jaouad Touiouel

المجلس الوطني لحقوق الإنسان: اكتظاظ سجون المغرب نتاج قصور في نظام العدالة الجنائية والسياسات المتبعة

أصدر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مؤسسة حقوقية رسمية، مذكرته الخاصة بالعقوبات البديلة، مقدما مقترحات لإصلاح المنظومة الجنائية بناء على أشغال ندوتين دوليتين حول العقوبات البديلة والسياسات الجنائية وآثارها على الأنظمة العقابية.

وأشارت المذكرة إلى أن «السياسات المتبعة لا تمكن من احتواء تزايد الإجرام»، وأنه من أجل احتواء ظاهرة اكتظاظ السجون، فإنه «لا يمكن للمغرب أن يحافظ على هذا المستوى المرتفع من نسبة السجناء سواء على المستوى المالي أو الاجتماعي»، مضيفة أن الاكتظاظ السجني هو في كثير من الأحيان «نتاج لجوانب القصور في نظام العدالة الجنائية كمساطر التحقيق المطولة ومحدودة الفعالية إضافة إلى ضعف مرافق المتابعة، ومحدودية الموارد المتوفرة للمحاكم»، ما يساهم باكتظاظ القضايا الرائجة أمام المحاكم والتأخير غير المقبول للتحقيقات والانطلاق المتأخر للمحاكمة، والتأجيل المتكرر والتأخير، واصفة إياها «بعناصر يمكن أن تشكل عوامل تساهم في أزمة الاعتقال الاحتياطي».

ووصل عدد نزلاء المؤسسات السجنية بالمغرب سنة 2011 إلى 65 ألفا، أي نزيلان لكل ألف مواطن و200 نزيل لكل 100 ألف مواطن، وهي نسبة قارنتها مذكرة المجلس مع دول لها نقاط التقاء جغرافي وثقافي مع المغرب كالجزائر وليبيا ليتضح ارتفاع النسبة بالمغرب. ففي الجزائر تبلغ نسبة النزلاء 110 لكل 100 ألف نسمة، وفي ليبيا 173 لكل 100 ألف.

ودعا المجلس إلى تجنيب أكثر من نصف النزلاء الموجودين حاليا في السجون دخول الزنزانة من خلال تقنيات جديدة للمراقبة القضائية كبديل عن الاعتقال الاحتياطي، وعقوبات بديلة عن السجن خاصة في حالات الجنح البسيطة. فحوالى 20 في المئة من المعتقلين الاحتياطيين يغادرون بالبراءة، 3000 يحكم عليهم بمدد قصيرة لا تتجاوز 6 أشهر، وهو ما يعني أن 21 ألف مغربي يدخلون السجن سنويا يمكن تجنيبهم ذلك، فضلا عن 15 ألف سجين تتجاوز عقوبتهم 6 أشهر لكنها تبقى جنحا بسيطة.

وقدّمت المذكرة أمثلة عن هذه الحالات قائلة أن «78 شخصا تم الحكم عليهم في قضايا تسول وتشرد، و364 في قضايا للهجرة السرية، وقرابة 1700 شخص أدينوا خلال عام واحد بسبب استهلاك المخدرات». وأوصت المذكرة بتعديل المقتضيات القانونية التي تجرم وتعاقب على مثل هذه المخالفات، خاصة منها التسول والتشرد والإدمان على المخدرات. حيث يمكن استبدال المقاربة الزجرية بأخرى إدماجية، ليكون مجموع الأشخاص الذين كان يمكن تجنب إيداعهم السجن حوالي 36 ألفا، وهو ما يفوق نصف إجمالي عدد النزلاء.

كما أشار المجلس إلى أن مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة قد أورد في دليله حول المبادئ الأساسية والممارسات الواعدة في مجال بدائل العقوبات السالبة للحرية أن «الاحتجاز يؤدي بالضرورة إلى سلب الحرية، وفي الممارسة قد يؤدي بشكل منتظم إلى المساس بعدد من حقوق الإنسان. ففي عدد من البلدان، يتم حرمان النزلاء من أي وسيلة للراحة، ويعيشون في زنازين مكتظة، ويتم إلباسهم وتغذيتهم بشكل غير كاف أو ملائم. ويتعرضون بشكل خاص للأمراض، ويتم علاجهم بشكل سيء، ويصعب عليهم إبقاء الاتصال بأبنائهم وأقاربهم. وهذه الشروط يمكن أن تجعل حياتهم في خطر».

وأوصت مذكرة المجلس أيضا بتعديل القانون الجنائي بشكل يعطي بعض الفئات الأولوية في الاستفادة من هذه العقوبات البديلة، لا سيما القاصرين المتراوحة أعمارهم بين 12 و18 سنة، والمسنين الذين تتجاوز أعمارهم 65 سنة أثناء قيامهم بالجريمة أو الأشخاص الذين أثبتت الخبرة الطبية إصابتهم بأمراض خطيرة، والنساء الحوامل والأمهات المرضعات.

Le projet de loi sur le travail des domestiques bientôt discuté au Parlement

Un texte de plus…

Après plusieurs allers et retours, le projet de loi 19.12 sur les conditions de travail des employés domestiques semble finalement prêt. Son adoption en plénière est, en effet, prévue pour la prochaine session parlementaire. Existant déjà à l'époque du ministre Aghmani, il n'a été adopté en Conseil des ministres qu'en juin 2013. Il a pris alors beaucoup de retard au niveau du Parlement.

Et pour cause, le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et le Conseil économique, social et environnemental (CESE) ont été saisis pour apporter plus d'éclairages sur la question.

En tenant compte de leurs différentes recommandations et sur la base des dispositions du Code du travail et des conventions internationales ratifiées par le Royaume, le nouveau texte placerait le Maroc au rang des pays les plus respectueux des droits de l'Homme.

Obligation d'établir un contrat de travail en bonne et due forme, (repos hebdomadaire, congé annuel payé, entre autres), des dispositions qu'on retrouve déjà au niveau du Code du travail mais sont-elles pour autant scrupuleusement respectées ? Rien n'est moins sûr. Alors si le même scénario devait se reproduire, il n'y a pas de quoi crier victoire.

De plus, pour pouvoir employer un jeune entre 15 et 18 ans, il faudra obligatoirement obtenir l'autorisation de son représentant légal. Si cette disposition n'est pas respectée, le futur employeur s'exposera à des amendes très lourdes (25.000 à 30.000 dirhams). Très dissuasif.

Lentement mais sûrement, du moins on l'espère. C'est peut-être la dernière ligne droite pour le projet de loi 19.12 sur «Les conditions d'emploi et de travail des employés domestiques» traitant également du travail des «petites bonnes ». Il sera au menu de la prochaine session parlementaire. Il était plus que temps. Que d'atermoiements avant d'en arriver là. Depuis longtemps, le travail des enfants est une tare qui continue à handicaper les efforts du Maroc en matière de respect des droits de l'Homme. Peut-on entrevoir pour autant le bout du tunnel ?

Certes des textes protégeant les enfants existent bel et bien, encore faut-il les appliquer. En effet, et en plus de textes en vigueur depuis les années 60, différentes initiatives visant la protection de l'enfant ont été lancées, parallèlement à l'adoption d'autres textes législatifs dans un objectif d'harmoniser la législation avec les instruments internationaux. Il s'agit, à titre d'exemple, de la loi 04.00 sur l'obligation de l'enseignement fondamental ou encore de la loi 24.03 modifiant le Code pénal (Statut des mineurs). Il en est de même du Code du travail, qui interdit le travail des enfants âgés de moins de 15 ans et impose autorisation pour les 15-18 ans. C'est dire l'esprit qui animait le législateur quant au bien-être des enfants. Les mêmes dispositions se retrouvent dans le nouveau texte de loi stipulant que l'emploi des personnes de moins de 15 ans est interdit. Les jeunes âgés entre 15-18 ans ne peuvent en effet être employés qu'avec l'autorisation de leur représentant légal. Ainsi, la loi prévoit en cas d'infraction à cette règle, une amende allant de 25 à 30.000 DH pour les réfractaires. **Cette clause pourra toutefois être modifiée suite à la recommandation émise par le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)** et le Conseil économique, social et environnemental (CESE) d'interdire le travail des enfants de moins de 18 ans. Autant de mesures dont l'adoption pourra en effet combler les lacunes juridiques relevées depuis plusieurs années et longtemps dénoncées par la société civile et les organisations de défense des droits de l'Homme

Mais comme l'indique un militant associatif, « ce n'est pas une question de cadre législatif, mais plutôt de cadre de vie». Pratique répandue et bénéficiant de la complicité de tous, l'exploitation à travers le travail domestique touche particulièrement des fillettes issues pour la plupart de régions rurales et périurbaines caractérisées par la marginalisation et la précarité. Une violence sans nom s'exerce sur elles. En effet, ces petites filles sont soumises au bon vouloir et parfois aux pires sévices de leurs employeurs qui débouchent parfois sur des drames. «Alors, est-ce qu'un texte de plus apporterait un changement quelconque ?», se demande sceptique notre interlocuteur. Et d'ajouter : «Il faut attaquer les racines du mal qui sont avant tout économiques, à savoir la précarité et la pauvreté qui empêchent les petites filles de se retrouver à l'école».